

Distr.: General
18 February 2005
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام

قد تذكرون أن الأمين العام كان، في رسالته المؤرخة ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٠ (S/2000/137)، قد أنهى إلى علمي اقتناع مجلس الأمن بضرورة مشول المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان التي ارتكبت في تيمور الشرقية في عام ١٩٩٩ أمام العدالة. وأكد أيضا أن للأمم المتحدة دورا يتعين أن تضطلع به في هذه العملية. وفي الآونة الأخيرة، جدد مجلس الأمن، بموجب قراره ١٥٧٣ (٢٠٠٤)، تأكيد ضرورة مكافحة الإفلات من العقاب وأحاط علما، في هذا الصدد، باعتزامي مواصلة استكشاف السبل الممكنة للتصدي لهذه المسألة، بهدف تقديم اقتراحات حسب الاقتضاء. وفي ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، اجتمعت على نحو مشترك بوزيري خارجية إندونيسيا وتيمور - ليشتي في نيويورك، وأبلغاني بتفكير ونهج حكومة كل منهما بشأن هذه المسألة.

وأود أن أبلغ مجلس الأمن أنني قررت إنشاء لجنة خبراء مستقلة. وستضم هذه اللجنة ثلاثة خبراء وتتولى إجراء تقييم شامل للتقدم المحرز في الإجراءات القضائية الإندونيسية التي تشارك فيها المحكمة المخصصة لحقوق الإنسان في جاكرتا، والإجراءات المتعلقة بالجرائم الخطيرة التي تشارك فيها وحدة الجرائم الخطيرة والهيئات الخاصة المعنية بالجرائم الخطيرة في ديلي.

وستنأط لجنة الخبراء، في جملة أمور، بمهمة تقييم السير الفعلي لهذين المسارين من الإجراءات القضائية، وذلك من خلال التعرف على العقبات والمشاكل المطروحة وتقييم مدى قدرتهما على تحقيق العدالة والمساءلة على الجرائم المرتكبة في تيمور الشرقية. وستوصي اللجنة بوضع تدابير و/أو آليات مناسبة إضافية بما يكفل مساءلة مرتكبي الجرائم، وإنصاف الضحايا وشعب تيمور - ليشتي، وتعزيز المصالحة. وسيطلب من لجنة الخبراء أيضا أن تنظر

في السبل الكفيلة بأن تجعل من تحليلها أداةً تستعين بها لجنة الحقيقة والصدقة التي اتفقت
إندونيسيا وتيمور - ليشتي على إنشائها.

وسيعلن عن تشكيل لجنة الخبراء في المستقبل القريب. على أنني سأعدل موقت
الإعلان عن لجنة الخبراء وإرسالها إلى المنطقة حسب الاقتضاء، بالنظر لكارثة تسونامي
الأخيرة وحالة الطوارئ في إندونيسيا.

وسأكون ممتنا لو تفضلتم بإطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة.

(توقيع) كوفي أ. عنان